

قرارات

وزارة المالية

قرار رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠١١

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ؛
وعلى قرار وزير الخزانة رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ بتحديد نطاق الدوائر الجمركية ؛
وعلى القرار الإدارى رقم ٧١ لسنة ١٩٩٧ بتحديد الدائرة الجمركية بمطار أسيوط الجديد ؛
وعلى قرار محافظ أسيوط رقم ١٦٤٥ لسنة ٢٠٠٠ بالمساحة الكلية لمطار أسيوط الحالى
وتوسعاته لتطويره ليصبح مطاراً دولياً ؛
وعلى كتاب الشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية المؤرخ ٢٠١٠/٣/١٧
بشأن طلب ضم التوسعات للدائرة الجمركية لمطار أسيوط ؛
وعلى محضر المعاينة الجمركى المؤرخ ٢٠١٠/٥/٥ ؛
وعلى الرسومات الهندسية المرفقة ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تعديل الدائرة الجمركية لمطار أسيوط الجديد (الدائرة الجمركية القديمة) السابق تحديدها
بالقرار الإدارى رقم ٧١ لسنة ١٩٩٧ ، وذلك على النحو التالى :
أولاً - تضاف مساحة مقدارها ٢٦٩٢٣٥ م^٢ إلى الضلع الشمالى بالدائرة الجمركية القديمة
ومحدد نطاقها على النحو التالى :

- الحد الشمالى : بطول ١٣٣ متراً ويطل على طريق الوادى .
- الحد الجنوبى : بطول ١٣٣ متراً ويطل على طريق المطار الحالى .
- الحد الشرقى : بطول ٥٥٠ متراً ويطل على أرض فضاء .
- الحد الغربى : بطول ٥٠٥ أمتار ويطل على طريق مدخل المطار .

ثانياً - تستبعد مساحة مقدارها ٢٥٥٥٠٠ م تقريباً من الضلع الشرقى
بالدائرة الجمركية القديمة وهى على شكل شبه منحرف والمساحة المستبعدة محدد نطاقها
على النحو التالى :

- الحد الشمالى : بطول ٧٩ متراً ويطل على باقى حدود المطار .
- الحد الجنوبى : بطول ٣٢ متراً ويطل على الضلع الجنوبى للمطار .
- الحد الشرقى : بطول ٥٠٢ متر ويطل على منطقة انتظار السيارات الجديدة .
- الحد الغربى : بطول ٤٩٨ متراً ويطل على مبنى الركاب الجديد .

(المادة الثانية)

تلتزم الشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية طبقاً لمحضر المعاينة الجمركى
المؤرخ ٢٠١٠/٥/٥ بالآتى :

- (أ) تأمين الدائرة الجمركية وحدودها وفقاً للأحكام المقررة للدفاع المدنى والحريق وحراسة المنشآت على مدار ٢٤ ساعة .
- (ب) تخصيص عدد مناسب من الغرف اللازمة لمباشرة مصلحة الجمارك أعمالها بالمطار .
- (ج) استيفاء اشتراطات منظمة الطيران الدولية (الأيكاو) بالنسبة للأسوار الخارجية للمطار (حدود الدائرة الجمركية) .

(المادة الثالثة)

يعتبر محضر المعاينة الجمركى المؤرخ ٢٠١٠/٥/٥ والرسومات الهندسية المعتمدة المتضمنة الحدود والأبعاد والقرار الإدارى رقم ٧١ لسنة ١٩٩٧ جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،
وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر فى ٢٩/٨/٢٠١١

وزير المالية

د. حازم الببلاوى